

Distr.: General
2 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والخمسين*

جنيف، ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والخمسين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستصدر بصورتها النهائية، مع تقارير الدورة التنفيذية الثامنة والخمسين والدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين والدورة الحادية والستين للمجلس، بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ١٥ (A/69/15).



الرجاء إعادة استعمال الورق

091014 071014 14-61978 (A)



أولا - مقدمة

١ - افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية التاسعة والخمسين للمجلس يوم الاثنين ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعقد المجلس أثناء الدورة جلسين عامتين، هما الجلسة ١١١٧ والجلسة ١١١٨.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف - المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

١ - تقرير الفرقة العاملة

(البند ٣ (أ) من جدول الأعمال)

٢ - قدم رئيس الدورة السابعة والستين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية النتائج الرئيسية والاستنتاجات المتفق عليها على النحو المفصل في التقرير. وكان البند الرئيسي المدرج على جدول الأعمال استعراض الأمانة للتقرير المتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات، الذي وافق عليه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٩، والذي يغطي الأنشطة المضطلع بها إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣ - وأحاط المجلس علماً بتقرير الدورة السابعة والستين للفرقة العاملة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP/260.

٢ - تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

(البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

٤ - أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها السادسة (TD/B/C.II/26)، كما قدمه رئيسها، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٥ - وطلب وفد إجراء تعديل في التقرير على الطريقة التي أُشير إليه بها في الفقرة المتضمنة لقائمة المتكلمين الذين أدلوا ببيانات افتتاحية.

- ٣ - تقرير لجنة التجارة والتنمية
(البند ٣ ج) من جدول الأعمال)
- ٦ - أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورها السادسة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/35، الذي عرضه نائب الرئيس - المقرر للاجتماع.
- ٧ - وطلب وفد إجراء تعديل في التقرير يتعلق بالطريقة التي أُشير إليه بها في الفقرة المتضمنة لقائمة المتكلمين الذين أدلوا ببيانات افتتاحية.
- ٨ - وطلب الوفد أيضاً تعديلات موضوعية في موضعين آخرين من التقرير تحريماً للدقة في نقل تفاصيل تدخلات الوفد في ذلك الاجتماع.
- ٤ - مواضيع اجتماعات الخبراء الأحادية السنة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦
(البند ٣ د) من جدول الأعمال)
- ٩ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت الدول الأعضاء في مواضيع اجتماعات الخبراء الأحادية السنة المقرر عقدها في ٢٠١٥ و ٢٠١٦،
- ١٠ - ووفقاً للفقرة ١٧ من ولاية الدوحة والفقرتين ٢٠٨ و ٢٠٩ من اتفاق أكرا، وافق مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ على المواضيع الثلاثة التالية لاجتماعات الخبراء الأحادية السنة:
- (أ) اجتماع الخبراء بشأن تعزيز القيمة المضافة وتحسين القدرة الإنتاجية المحلية عبر تمكين الاقتصاد المحلي؛
- (ب) اجتماع الخبراء بشأن قوانين الفضاء الإلكتروني وتنظيمه من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك دراسات الحالات الإفرادية والدروس المستفادة؛
- (ج) اجتماع الخبراء بشأن تحويل نظام اتفاقات الاستثمار الدولية: المسار المستقبلي. وأُتفق على أن يظل موضوع رابع لاجتماع خبراء أحادي السنة قيد نظر الدول الأعضاء. وفيما يلي الموضوع المقترح المقرر أن يكون موضوع مداولات أخرى داخل المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء وفيما بينها:
- (د) اجتماع الخبراء بشأن الممارسات الجيدة لتحسين أثر التجارة، [بمن في ذلك المهاجرات] في مجال تمكين المرأة.

باء - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١١ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت (انظر المرفق الأول).

ثالثا - موجز الرئيس

ألف - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا: الجزء الأول

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢ - نُظمت المناقشات المركزة على أفريقيا في جزأين. تضمنت الجلسة الصباحية عرضاً للتقرير المتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دعماً لأفريقيا، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(59)/2. وتضمنت جلسة بعد الظهر حلقة نقاش.

١٣ - وافتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية. ثم أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد ببيان افتتاحي في الدورة، تلاه عرض من مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التابعة للأونكتاد. وأدلى ممثلو الوفود التالية ببيانات. تشاد، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ ليسوتو، باسم المجموعة الأفريقية؛ الأردن، باسم المجموعة الآسيوية؛ الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ بنن، باسم أقل البلدان نمواً؛ الصين؛ الولايات المتحدة الأمريكية، باسم مجموعة جوسكانز؛ الجزائر؛ إثيوبيا؛ إكوادور؛ زمبابوي؛ مصر؛ غينيا.

١٤ - وشددت أمانة الأونكتاد على تنسيق تدخلاتها في أفريقيا مع تدخلات الشركاء الإنمائيين الرئيسيين الآخرين، لا سيما الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأبرزت الجهود الجارية من أجل تقييم أثر عملها في أفريقيا رغم التحديات القائمة في مجال هذه التقييمات. وتعلق مجال آخر أصبحت مشاركة الأونكتاد فيه متزايدة بصياغة وتنفيذ نهج متكامل إزاء وضع السياسات التجارية، عبر تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في البلدان الأفريقية على سبيل المثال.

١٥ - وهنأت بعض الوفود الأونكتاد على نجاح أسبوع الاحتفال بالذكرى الخمسين للمنظمة. وأشارت الوفود إلى أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى بالنسبة إلى البلدان

النامية أن تستفيد من أوجه التآزر داخل مجموعة الـ ٧٧ والصين مع استمرار العمل على إنجاز خطة التحول في إطار خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

١٦ - وعلقت وفود أخرى كذلك على أن الأونكتاد متميز عن بقية مراكز البحوث بسبب آليته الحكومية الدولية الفريدة. فالأونكتاد مركز بحوث ذو فرع يُعنى بالتعاون الإقليمي، ويدعم آلية حكومية دولية من أجل ترجمة عمل المنظمة إلى إجراء عالمي. ووقفت الوفود على ضرورة مضاعفة الجهود لتعزيز أوجه التآزر بين الدعامات الثلاث لعمل الأونكتاد، لا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ والدورة الرابعة عشرة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر). وجرت الإشارة إلى عدم إحراز تقدم في مجال إصلاح هيكل التنمية الدولية. وقد يشكل الأونكتاد الرابع عشر فرصة للبلدان من أجل إنجاز خطة تحول تاريخية وإعداد الأونكتاد للقيام بدوره في مجال تعزيز نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافاً وعدلاً.

١٧ - ودعا وفد آخر إلى نشر التوصيات المتعلقة بسياسة الأونكتاد عبر التقارير الرئيسية للأونكتاد، مثل تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتقرير أقل البلدان نمواً، حتى يتسنى توزيعها على نطاق أوسع. وأثنى أحد الوفود على الأونكتاد لما يبذله من جهود في إطار التعاون مع المؤسسات الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولاحظ وفد آخر أهمية الأونكتاد بوصفه شريكاً لأفريقيا في مرحلة تحاول فيها القارة تحقيق تطلعاتها إلى اللحاق بركب البلدان المتوسطة الدخل. واقترح وفد آخر أن يعزز الأونكتاد جهوده من أجل الوقوف على أثر تدخلاته في أفريقيا.

١٨ - وشجع أحد الوفود الأونكتاد على تركيز مواضيعه البحثية على ميادين التكامل الإقليمي، وتنويع الاقتصاد، وتمكين المرأة اقتصادياً، وتنظيم المشاريع لدى الشباب ودور القطاع الخاص في بناء القدرات الإنتاجية. وأثنت وفود أخرى على عمل الأونكتاد في مجالات النقل في سياق برنامج عمل ألماني، والنظام الآلي للبيانات الجمركية الذي وضعه الأونكتاد، وإعداد إحصاءات تجارية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

١٩ - وأشار وفدٌ إلى مؤتمر قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية المقبل المقرر عقده في كيتو، في ٢٠١٦ وما قد تحدّثه هذه القمة من زخم في التعاون بين بلدان الجنوب ومزيد من التكامل والتعاون بين المنطقتين. ودعا وفد آخر البلدان المانحة إلى زيادة موارد الأونكتاد المخصصة لأفريقيا من أجل تعزيز فعالية مشاريع التعاون التقني التي يشرف عليها الأونكتاد.

٢٠ - وأثناء المناقشة، علقت عدة وفود على ضرورة تنويع أفريقيا لاقتصاداتها وبناء القدرات الإنتاجية في سياق تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية بالإضافة إلى خفض العقبات التجارية وغير التجارية. وجرت الإشارة إلى أهمية المضي قدماً في التكامل الإقليمي وإزالة المعوقات المتعلقة بجانب العرض من قبيل المعوقات الهيكلية.

باء - الأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دعماً لأفريقيا: الجزء الثاني

جلسة نقاش: الاتحادات النقدية والتجارة الإقليمية في أفريقيا
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢١ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عُقدت حلقة نقاش تناولت موضوع الاتحادات النقدية والتجارة الإقليمية في أفريقيا. وشكلت الوثيقة TD/B/X(59)/3 دليلاً لتوجيه المناقشات.

٢٢ - وكانت حلقة النقاش مكونة من ثلاثة خبراء، بواقع خبير واحد لكل من المعهد النقدي لغرب أفريقيا، وجامعة كريفيث (أستراليا) ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وقدم المشاركون في النقاش عروضاً بشأن دور الاتحادات النقدية والتقدم الذي تحرزه في إطار التكامل الإقليمي في أفريقيا وما يتعين على الحكومات الأفريقية القيام به لإنشاء اتحادات نقدية تعزز التجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي.

٢٣ - ولاحظ أحد المشاركين في النقاش أنه رغم الظروف الجيدة الملائمة للتكامل الإقليمي، لا تزال التجارة في أفريقيا متدنية والقارة عاجزة عن تسخير مواردها الواسعة والعديدة من أجل حفز النمو الاقتصادي. وأبرز المشاركون أيضاً أن هناك برامج مواءمة متنوعة من أجل إنشاء اتحادات نقدية وأن هذه البرامج هي قيد الإعداد فعلاً، من قبيل المنطقة النقدية لغرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. غير أنه نُبه أيضاً إلى ضرورة اتخاذ نهج تدريجي، مشيراً إلى ضرورة التوعية في أوساط السكان كلما تحقق إنجاز رئيسي. ورغم أن بعض البلدان لم تحقق أهدافها الاقتصادية، ثمة درجة أكبر من التقارب، والاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم وثمة تحسناً في نظم الدفع.

٢٤ - وأشار بعض المشاركين في النقاش أيضاً إلى استمرار تحديات رئيسية على الصعيد السياسي، بسبب البطء في تطبيق الالتزامات والتصديق على البروتوكولات على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة أولويات أخرى يتعين معالجتها في المقام الأول، من قبيل ضعف الهياكل الأساسية التي تضر بالتجارة. وعليه، فإن تمويل الهياكل الأساسية وكذا مواءمة السياسات أمر ضروري من أجل المضي قدماً. وختاماً، ومن أجل ضمان الالتزام يتعين وضع آلية لإعادة التوازن في توزيع المزايا على الأعضاء في اتحاد نقدي أفريقي مقبل.

٢٥ - واستناداً إلى تجربة حديثة، أشار بعض المشاركين في النقاش إلى أن امتلاك اتحاد نقدي لا يؤدي تلقائياً إلى نمو التجارة. وأكد المشاركون على أن الاتحاد النقدي قد يؤثر إيجابياً في التكامل التجاري وفي الآثار الاقتصادية الأخرى إذا استوفيت مجموعة من الشروط الأساسية. إذ يتعين على البلدان أن تفكر في الشكل الذي ينبغي للاتحادات النقدية أن تكون عليه من حيث التصميم المؤسسي، واختيار الأهداف ودرجة المرونة، وكذا جدوى السماح للاتحادات النقدية بالعمل بصفة آلية لمواءمة الدورات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، ورغم أن المنطق يقتضي وجود مستوى عال من التجارة الإقليمية ومرحلة انتقالية طويلة، فإن الأمر ليس بالضرورة كذلك. إذ قد تساعد الاتحادات النقدية على تحقيق هذه الشروط كجزء من عملية اعتماد ذاتي.

٢٦ - وختاماً، أكد المشاركون في النقاش أيضاً على ألا تنفر أفريقيا من الاتحادات النقدية لأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي ليس مصدر أزمة اليورو الأخيرة. بل قد يكون الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي مصدراً لدروس قيّمة ينبغي بحثها.

٢٧ - وأثناء المناقشة، شكرت وفود عديدة أمانة الأونكتاد على مذكورة المعلومات الأساسية وعلى تنظيم حلقة النقاش بشأن الموضوع المختار.

٢٨ - وسلط وفدُ الضوء على أن عملية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي كانت طويلة وأن التجارة كانت على مستوى عال أصلاً لما أنشئ الاتحاد. ورغم ذلك، استفاد الاتحاد الأوروبي كثيراً من تدني تكاليف المعاملات، ومن الاستقرار وتكامل الأسواق المالية. ومن حيث الدروس المستفادة، يتعين اتباع عملية لإنجاز اتحاد نقدي ويتطلب ذلك اعتماد السياسات بشكل متتابع. وجرى التشديد أيضاً على أن الاتحاد النقدي في حد ذاته ليس سبباً في أزمة اليورو، وإنما السبب وجود اختلالات في النظام وعدم كفاية الرصد وكذا غياب حاجز مالي. ويتعين على الالتزامات أن تكون ذات مصداقية ونافذة.

٢٩ - وأبدى وفدُ تعليقات على مسألة كيفية تسخير الإرادة السياسية لإنشاء الاتحادات النقدية. وجرى الإشارة إلى أن هناك مسألة التنازل عن السيادة وأن التوفيق بين ذلك وبين حيز السياسات الضروري للتنمية أمر صعب بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية التي ما تزال في المراحل الأولى من التحول الاقتصادي.

٣٠ - ولاحظ معظم الوفود أيضاً أن شروط إنشاء اتحاد نقدي قاري في أفريقيا لم تستوف بعد وأن التكامل التجاري ضعيف بين البلدان العاملة في اتحادات نقدية قائمة، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. لذا ينبغي ترتيب أولويات أنماط التكامل التجاري، وكذا ترتيب القيود المتعلقة بالهياكل الأساسية حتى يتسنى زيادة القدرات الإنتاجية والتغلب على المعوقات التي تؤثر في التجارة الإقليمية. وبالارتباط مع ذلك، يُبين عدم التنفيذ أيضاً الالتزام السياسي وما يقع بعد التعهد بالتزام على أعلى مستوى. فعلى سبيل المثال، بُحثت

مسألة إنشاء مصرف مركزي أفريقي على أعلى مستوى، لكن لحد الآن، لم يصدّق على الصكوك ذات الصلة سوى بلدين. بينما اكتفى ١٩ بلداً بالتوقيع فقط. لذا، فإن التنفيذ هو أيضاً مسألة وجود نظم عدالة مستقلة وكيفية ترجمة الالتزامات إلى قوانين ذات صلة، بالإضافة إلى كونه مسألة متعلقة بتمويل تنفيذها.

رابعاً - المسائل التنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣١ - في الجلسة العامة الافتتاحية لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(59)/1. وبذلك، فقد كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٢ - الأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دعماً لأفريقيا.

٣ - المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير الفرقة العاملة؛

(ب) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية؛

(ج) تقرير لجنة التجارة والتنمية؛

(د) مواضيع اجتماعات الخبراء الأحادية السنة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والخمسين.

باء - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والخمسين

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٢ - أذن مجلس التجارة والتنمية بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع تحت سلطة الرئيس والمقرر.

المرفق الأول

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٣ - الجزء الرفيع المستوى: معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية: تحدٍ لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٤ - الترابط: التحديات التي تواجهها سياسات التجارة والتنمية لتحقيق انتعاش متواصل في الاقتصاد العالمي.
- ٥ - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث.
- ٦ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: حفز الاستثمار لتحقيق نمو تحويلي في أفريقيا.
- ٧ - تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي.
- ٨ - استراتيجيات التنمية في عالم تسوده العولمة: رسم السياسات في إطار متغير للحوكمة العالمية.
- ٩ - الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.
- ١٠ - مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.
- ١١ - أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛
 - (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.
- ١٢ - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر:

(أ) متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢؛

(ب) تقرير ندوة الأونكتاد العامة.

١٣ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي؛

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

١٤ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية.

١٥ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنفيذ الأمانة للدورات في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٥؛

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس؛

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات؛

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٥؛

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)؛

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.

١٦ - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.

١٧ - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الثانية والستين.

١٨ - مسائل أخرى.

١٩ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور^(أ)

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

إثيوبيا	جنوب أفريقيا
الأردن	زامبيا
إسبانيا	السنگال
إكوادور	السودان
ألبانيا	شيلي
ألمانيا	الصين
إندونيسيا	العراق
إيران (جمهورية - الإسلامية)	غانا
باراغواي	غواتيمالا
البرازيل	فرنسا
بربادوس	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
بنغلاديش	فنلندا
بنن	كوت ديفوار
بوروندي	الكونغو
بيرو	ليبيا
بيلاروس	مالي
تشاد	مدغشقر
توغو	مصر
الجزائر	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الجمهورية التشيكية	النمسا
الجمهورية الدومينيكية	نيبال
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
جمهورية مولدوفا	اليابان

(أ) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/EX(59)/INF.1

- ٢ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الأفريقي
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
- ٣ - وكانت الوكالة المتخصصة أو المنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة التجارة العالمية
- ٤ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية للرؤية العالمية
الفئة الخاصة
المعهد الدولي للمحيطات